المشاركون في «أستانا» أغلبهم من العسكريين.. والدول الضامنة على الطاولة

| وكالات

بالترافق مع تأكيدها انعقاد مفاوضات بين الجيشين الروسي والتركي مع المجموعات المسلحة بشأن معايير «وقف إطلاق النار الشامل» في سورية، كشفت الدبلوماسية الروسية عن مفاوضات لعقد اتفاق سلام تجري بين الحكومة السورية والمعارضة، معلنةً أن موسكو وأنقرة وطهران تساهم في صياغة هذا الاتفاق، لكنها أكدت أن المسائل المتعلقة بالتسوية السورية، تعود إلى السوريين أنفسهم ليقرروا بشأنها في إطار «حوار وطني شامل».

وحاولت روسيا تخفيف الشعور بالتهميش الذي شعرت به الدول العربية عقب اجتماع موسكو، الذي جمع كلاً من الروس والأتراك والإيرانيين، وأصدر إعلاناً لتسوية الأزمة السورية.

وجاء في بيان صدر عن وزارة الخارجية الروسية: أن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما «لم تتمكن من تنفيذ الاتفاق حول فصل المعارضة السورية «المعتدلة» عن الإرهابيين»، مستنتجةً أنه «ولذلك بات يحظى بدور مهم التعاون الثلاثي بين روسيا وإيران وتركيا، وكذلك الحوار الدولي مع الدول الأخرى في المنطقة ومن بينها السعودية وقطر ومصر والأردن والإمارات العربية المتحدة بهدف وقف القتال في سورية، وإنعاش العملية السياسية للتوصل إلى حل للنزاع السوري».

وأشارت الوزارة إلى أن العمل مستمر كذلك في إطار العملية السياسية الدبلوماسية لإطلاق الحوار السوري السوري الشامل، من دون شروط مسبقة، وعلى أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤، مع الأخذ بالحسبان نشاط المجموعة الدولية لدعم سورية برئاسة روسيا والولايات المتحدة.

وذكرت الوزارة، أنه وبفضل الجهود المشتركة والدعم المقدم من القوة الجوية الروسية تم وقف توسع المسلحين في الأراضي السورية وتحرير العديد من المناطق والمدن التي كانت تحت سيطرتهم، بما في ذلك شرقي مدينة حلب.

من اجتماع وزير الخارجية الروسي بنظيريه الإيراني والتركي في موسكو مؤخراً (رويترز)

من جانب آخر أكدت أستانا مجدداً استعدادها لاستضافة المفاوضات بين أطراف النزاع السوري، مشيرة إلى أنها تجري اتصالات بهذا الشأن مع روسيا وتركيا.

وقال وزير الخارجية الكازاخستاني إرلان إدريسوف، في معرض تعليقه على آفاق إجراء جولة من الحوار السوري في أستانا: «فيما يخص سورية، هناك توافق بين الجميع باعتبار أستانا منصة مناسبة لإجراء المفاوضات السورية السورية. وفيما يخص توفير المناخ لهذه المفاوضات ومضمونها، فيتولى هذه المهمة الشركاء الدوليون، ولا سيما روسيا وتركيا. ويجري العمل في هذا الاتجاه ونبقى على اتصال».

وأكد أن كازاخستان مستعدة لتقديم مساعدتها فيما يخص تحقيق المصالحة، فور خلق الظروف المواتية لذلك.

في غضون ذلك، ذكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في تصريحات لوكالة «إنترفاكس» الروسية للأنباء، حسب وكالة «رويترز» للأنباء، أن الحكومة السورية تجري محادثات مع المعارضة قبيل اجتماع أوسع نطاقاً محتمل في عاصمة كازاخستان آستانا. ولم يذكر لافروف أين تجرى المحادثات الراهنة ولم يتضح أي الجماعات المعارضة تشارك فيها.

وذكرت «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة ألا علم لها بوجود هذه المحادثات. ونقلت «رويترز» عن عضو الهيئة جورج صبرا، قوله: «لا علم لنا بوجود اتصالات بين المعارضة والنظام السوري. بالتأكيد ليس لنا علاقة بهذا الموضوع».

في المقابل، نقل موقع «روسيا اليوم» عن لافروف تأكيده في تصريحاته لوكالة «إنترفاكس»، أن موسكو وأنقرة وطهران تساهم في صياغة اتفاق سلام بين الحكومة السورية والمعارضة، مشيراً إلى أن هناك مفاوضات جارية بشأن عقد مثل هذا الاتفاق.

وأعاد لافروف إلى الأذهان أن اللقاء الأخير لوزراء خارجية روسيا وتركيا وإيران في موسكو، شهد إصدار بيان مشترك أكدت فيه الدول الثلاث، استعدادها للمساهمة في صياغة اتفاق مستقبلي بين الحكومة السورية والمعارضة، ولعب دور الضامنين لدى تنفيذ هذا الاتفاق.

ورداً على سؤال عن الصيغ المحتملة لنظام الدولة السورية بعد التسوية، أكد الوزير الروسي أن هذه المسألة والمسائل الأخرى المتعلقة بملف التسوية، لا يمكن أن يحلها أحد إلا السوريين أنفسهم في إطار حوار وطني شامل. وأشار إلى أن روسيا ستكثف تعاونها مع تركيا وإيران والدول الأخرى بالمنطقة لتسوية الأزمة السورية.

وأعاد إلى الأذهان أن التعاون الروسي التركي الإيراني سمح بإجراء عمليات الإجلاء الطوعي للسكان المدنيين، وتنظيم خروج المعارضة المسلحة من شرقي حلب، في إطار اتفاق أنقذ حياة العديد من المدنيين. واعتبر أن تحرير حلب يعد مرحلة مهمة في الطريق إلى تطهير سورية من الإرهابيين. وأكد أن لتسوية أزمة حلب أهمية سياسية كبيرة إضافة إلى البعد العسكري لهذا الحدث.

وفي وقت سابق، بحث لافروف مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو خطوات عملية لوقف إطلاق النار في سورية وبدء حوار سوري في أستانا. وبحسب بيان صادر عن الخارجية الروسية، نقله موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، شدد الوزيران على «أهمية استكمال التنسيق في أقرب وقت ممكن بشأن الجوانب العملية لوقف إطلاق النار، وعزل التنظيمات الإرهابية عن المعارضة السورية المعتدلة، إضافة إلى إعداد اجتماع في أستانا لإطلاق عملية تسوية سياسية سورية وفق مقتضيات القرار الدولي رقم ٢٢٥٤».

وذكرت مصادر دبلوماسية تركية أن جاويش أوغلو زوّد نظيره الروسي بمعلومات عن المحادثات التي أجراها مع مسؤولين قطريين بشأن القضية السورية.

وأوضحت المصادر، بحسب موقع «ترك برس»، أن «جاويش أوغلو هاتف لافروف أثناء وجوده في العاصمة القطرية الدوحة. والتقى وزير الخارجية التركي في الدوحة من أجل مستقبل سورية» المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب، وفق ما غرد الأول على حسابه الخاص في موقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي».

وربما جاء التواصل بين لافروف وجاويش أوغلو لمتابعة المفاوضات القائمة في أنقرة ما بين العسكريين الروس والأتراك وممثلي المعارضة السورية حول معايير نظام وقف إطلاق النار في سورية، التي كشف عنها مصدر دبلوماسي روسي في تصريح لوكالة «نوفوستي» الروسية للأنباء.

وأوضحت المصادر الدبلوماسية، أن مفاوضات أستانا ستشهد «مناقشة وقف إطلاق النار»، مبينة أن «العمل يجري حالياً على اتفاق حول هذه المسائل على مستوى الخبراء في أنقرة، وسيتم إقراره في أستانا». ولينت موقف بلادها حيال مشاركة «الهيئة العليا للمفاوضات» في محادثات أستانا. وقالت: «إنهم مهتمون (في الهيئة) بالموضوع، لكن من غير الواضح متى سيعقد اللقاء (في أستانا)، لأن الاتفاق النهائي لم يتم بعد»، وبينت أن «الاتصالات جارية حالياً بهذا الشأن».

وكشفت أن الأطراف الضامنة بموجب إعلان موسكو الروس والإيرانيون والأتراك. وقالت: «ستشارك في المفاوضات، إضافة إلى المعارضة السورية الجهات الضامنة بما في ذلك نحن والإيرانيون، والأهم طبعاً ممثلون عن الجيش السوري»، مشيراً إلى أن أغلبية المشاركين ستكون من العسكريين.

موسكو وطهران وأنقرة «وسطاء» في اجتماع استانا

بيّن الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف أن موسكو وطهران وأنقرة، ستقوم بدور الوساطة في اجتماع لممثلي الحكومة السورية والمعارضة المسلحة في كانون الثاني المقبل في أستانا، مؤكداً أن هذه الأطراف الثلاثة ستكون الضامن للاتفاقات التي يمكن أن تنتج». ووفقاً له، من المقرر أن يحضر الاجتماع ممثلون عن الفصائل المسلحة السورية التي تقاتل «على الأرض»، بما في ذلك من المعارضة والحكومة السورية».

وقال بوغدانوف: إن وجود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا غير مقرر في اجتماع كازاخستان.

قولاً واحداً

الحل بتوافق روسي تركي

سامر ضاحي

تسارعت الخطوات الدبلوماسية خلال الأيام الماضية لإنجاح محادثات أستانا بين الحكومة السورية والمعارضة من قبل الدول الثلاث الراعية لهذه المحادثات وهي روسيا وإيران وتركيا.

ولعل الأستانة باتت تكشف اليوم حجم الضلوع التركي في دعم ما يسمى المعارضة المسلحة في سورية، في ظل الأنباء الواردة من أنقرة حول محادثات تجمع قادة الفصائل المسلحة بهدف التوصل إلى قيادة موحدة بعد تحذيرات تركية لهذه الفصائل بضرورة الابتعاد عن تنظيم جبهة النصرة الإرهابي والذي حاول تجميل اسمه فقلبه إلى «جبهة فتح الشام»، بينما يقرأ منه بعد التفاهم الثلاثي في موسكو في ٢٠ الشهر الجاري نية جدية على محاربة أكثر فعالية لتنظيمي داعش والنصرة الإرهابيين من القوى الإقليمية الثلاث.

وبينما لا تزال التكهنات تدور حول موعد انعقاد الأستانة بعدما قطع المبعوث الأممي الشك باليقين حول مثيلتها في جنيف عندما حددها في الثامن من شباط المقبل، والأنباء التي تدور حول إمكانية انعقاد أستانة في النصف الثاني من الشهر المقبل فإن من المرجح أن ثمة توافقاً دولياً لا يمكن نكرانه على أن تكون أستانة حلالة عقد جنيف التي استعصت عن التقدم خلال جولات ثلاث سابقة.

ورغم أن معارضة الرياض لا تزال مستبعدة من محادثات أستانة حتى اليوم إلا أن الحضور التركي أمس الأول في قطر ولقاء وزير خارجية أنقرة مع نظيره القطري والمنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب يعني إمكانية وضع القطريين وبدرجة أقل حجاب بمآل التوجهات نحو أستانة، ومن ثم تبرير غياب معارضة الرياض أو إيصال رسالة للقطريين ومن ورائهم السعوديون بضرورة الانضمام إلى الجهود الثلاثية تمهيداً للخروج خلال جنيف بمفاوضات مباشرة قد تسفر عن نتائج إن لم تكن جديدة فتوافقية بين الأطراف السورية.

ولكن الحلم التركي لا يزال يدور حول مناطق آمنة، وهو ما يرجح أن القوى الثلاثية التي اجتمعت في ٢٠ الجاري لم تمنحها آمالاً بتحقيق هذا الحلم إضافة إلى قطع الطريق على محاولتها المطالبة بخروج حزب الله من سورية.

وأمام ما سبق تبقى معضلات عديدة بانتظار الاتفاق عليها في قاعات الأستانة ولعل أهمها ثقل المعارضات داخل وفد موحد وإن سلمنا بأن قوى الداخل اليوم لا تملك شعبية على الأرض ويتهمها البعض بأنها صنع الحكومة فإن كثيراً مما يسمى قوى معارضة الخارج أيضاً لا تملك مثل هذه الشعبية، كما أن العديد منهم مجرد أفراد معارضين كانوا قياديين في الحكومات السورية السابقة.

والمعضلة الأخرى هي مصير الفصائل المسلحة وهل يمكن القبول باندماج من نوع ما لها في صفوف الجيش السوري إضافة إلى موقع الأكراد في النظام الإداري المقبل لسورية، في ظل تصاعد الحديث عن نظام لامركزية إدارية يمنح المحافظات السورية استقلالية من نوع ما في ظل حكومة مركزية أقل تدخلاً في الشؤون المحلية: الخدمية والمعاشية والاقتصادية، بعدما أنهى بيان موسكو الجدل مؤكداً بأن الأولوية ليست لتغيير النظام إنما لمكافحة الإرهاب، إلا أن الدعوة إلى خروج المقاتلين الأجانب من سورية تشكل معضلة أيضاً تضاف للمعضلات السابقة

ولكن يبقى السؤال أليس هناك معطلون لأستانة؟

يتحدث البعض عن إمكانية واشنطن أن تعطل المحادثات بسبب تغييبها عنها إلا أن مسارعة وزير خارجية موسكو سيرغي لافروف عقب اللقاء الثلاثي إلى وضع نظيره الأميركي جون كيري بصورة الاجتماع وبيان موسكو تدل أن تنسيقاً بالحد الأدنى لا يزال قائماً بين العاصمتين.

ترامب يخطط لقتال داعش بـ«جيش عشائري»!

مجموعة من مقاتلي العشائر ضد داعش قرب الموصل

| الوطن- وكالات

ذكر تقرير نشر في مواقع الكترونية معارضة، أن الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب يخطط لتجهيز «جيش عشائري»، بالتنسيق مع دول في الخليج العربي والأردن، مهمته قتال مسلحي تنظيم داعش في الجزيرة السورية.

ونقل موقع «زمان الوصل» المعارض عن مصادر سورية في الولايات المتحدة وصفها بـ«المطلعة»، أن خطة ترامب لسورية لن تدخل في مرحلتها الأولى في جميع تفاصيل الأزمة السورية.

وحسب المصادر ستركز الخطة على مناطق الجزيرة، التي تشمل محافظات الحسكة، دير الزور، الرقة. وأوضحت أن الفترة المقبلة ستشهد «تجهيز قوات من العشائر لمحاربة تنظيم داعش في المناطق الشرقية»، على أن يتم ذلك بـ«التنسيق مع بعض الدول الخليجية المعنية بالأزمة السورية»، و«بدعم لوجستي وأمني من الأردن».

ولفتت المصادر إلى أن المناطق التي سيتم تحريرها من تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، ستتم إدارتها بعيداً عن سيطرة الحكومة السورية، موضحةً أن الهدف الأول لخطة ترامب، هو خلق مناطق آمنة للسوريين تمكنهم من وقف القتال، بشرط ضمان عدم عودة مسلحي داعش أو «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً- فرع تنظيم القاعدة في سورية) إلى المناطق المحررة، وأيضاً استبعاد أي وجود لميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية»، ذات الميول السلفية «الجهادية».

على خط مواز، نفى الناطق باسم ميليشيا «الشهيد أحمد العبدو» سعيد سيف، تشكيل ما سماه «جيش الثورة» في البادية السورية، مشيراً إلى أن ما جرى هو تشكيل غرفة عمليات مؤقتة في البادية، هدفها التنسيق لمواجهة الأخطار القادمة من مناطق سيطرة تنظيم داعش، ولاسيما بعد اشتعال معارك الرقة والموصل.

وأضاف سيف في تصريح نقلته وكالة «سمارت» المعارضة للأنباء موضحاً: إن «الحدود الإقليمية الجديدة لداعش (مناطق سيطرته)، باتت تتمثل بالبادية الشامية وريفي دمشق والسويداء، لذلك تشكلت غرفة عمليات للتنسيق بين الفصائل، حيث وزعت القطاعات في المنطقة، للتعامل مع أي هجوم من قبل التنظيم من دون ارتباك في العمل العسكري». وتنشط في البادية السورية ميليشيات (الشهيد أحمد العبدو، جيش أسود الشرقية، جيش العشائر، لواء شهداء القريتين، جيش سورية الجديد).

وأضاف الناطق باسم ميليشيا «الشهيد أحمد العبدو»: إن هذه الميليشيا لا تعمل تحت إمرة التحالف الدولي، وإنها لن تذهب إلى الرقة أو دير الزور أو البوكمال بل ستواصل رباطها في القلمون الشرقي وبادية الحماد. وكشف أن «جيش سورية الجديد»، غير اسمه إلى «مغاوير الثورة».

وتلقى «جيش سورية الجديد»، تدريباته على يد مدربين بريطانيين وأميركيين في معسكرات داخل الأردن. وهو مدعوم من طائرات التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، سيطر مسلحو «جيش سورية الجديد» على معبر التنف الحدودي مع العراق في آذار ٢٠١٦، ليعاود التنظيم لاحقاً السيطرة على المعبر. وفي شهر حزيران، اتهمت واشنطن طائرات روسية بقصف مواقع لـ«جيش سورية الجديدة» في التنف، كان فيها خبراء بريطانيون وأميركيون.

وضربت الولايات المتحدة موعداً جديداً لنهاية داعش، بعد أن كان الرئيس الأميركي باراك أوباما قد أكد أن نهاية داعش ستكون في نهاية هذا العام. وأكد قائد قوات التحالف الدولي الجنرال ستيفن تاونسند أن تحرير مدينتي الرقة والموصل من داعش والتخلص من بقايا التنظيم المتطرف قد يحتاج إلى عامين.

لكن تاونسند، لم يحدد في مقابلة أجرتها معه صحيفة «ديلي بيست» الأميركية أي تواريخ دقيقة للنصر النهائي على مسلحي داعش في سورية والعراق.

الجيش يمهل مسلحي وادي بردى ٤٨ ساعة.. وهاجس «الباص الأخضر» يكتل الرافضين للتسوية في «تحالف دفاعي»

| الوطن

أعلنت ميليشيات مسلحة تتحصن في بلدات وقرى بريف دمشق عن تشكيل «تحالف دفاعي مشترك» بهدف الوقوف في وجه ما سمته «التهجير الذي يتبعه النظام»، نتج عنه لجنة مفاوضات موحدة تمثل المسلحين في أي اتفاقات قادمة، على حين رأت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، أن الدافع وراء تشكيل هذا التحالف هو «كابوس الباص الأخضر».

في الأثناء منح الجيش العربي السوري مسلحي وادي بردى مهلة ٤٨ ساعة ووضعهم أمام خيارين، إما سلامة نبع عين الفيجة وخروج آمن للمسلحين وعائلاتهم باتجاه إدلب، وإما استمرار العملية العسكرية حتى قتل آخر مسلح. وذكرت وكالة «سمارت» المعارضة للأنباء نقلاً عن بيان لتلك الميليشيات، أن التشكيل الوليد جاء تحت مسمى «التحالف الدفاعي المشترك للمناطق المحاصرة في ريف دمشق»، ويضم «مناطق القلمون الشرقي، القابون، وبيت جن»، التي «تخضع لهدنة مع النظام».

وجاء في البيان حسب «سمارت»: إنه سينبثق عن التحالف «لجنة مفاوضات تمثل مناطق القلمون الشرقي، القابون، وبيت جن (المشكلة للتحالف)، تتولى التصدي لأي خرق يقوم به النظام لاتفاقيات التهدئة القائمة».

وتوعدت ميليشيات «التحالف» في بيانها بـ«فتح معارك مع قوات النظام في جميع النقاط، إلى حين توقفه عن محاولات اقتحام البلدات التي يضمها، والتوقف عن تهجير أهلها»، داعية بقية المسلحين في المناطق الأخرى للانضمام إليها.

وكذلك، دعا «التحالف» المجتمع الدولي إلى «تحمل مسؤولياته، وإيقاف التهجير القسري، وفك الحصار عن مناطق سورية».

من جهته، اتهم الناطق باسم «التحالف»، عبد المنعم الزين، وفق «سمارت»، «لجان المصالحة» في ريف دمشق الجنوبي بـ«الضغط على الفصائل في المنطقة لعدم الالتحاق بالتحالف».

وأوضح، أن مناطق الغوطة الشرقية «لم تدخل ضمن التحالف، لأنها لم تعقد أي اتفاق هدنة مع النظام».

من جهتها ذكرت صفحة «دمشق الآن» على موقع «فيسبوك»، نقلاً عن مصادر أهلية: إن هذا التحالف صدر عن قادة الفصائل المسلحة من دون الرجوع أو الأخذ برأي أهالي وسكان تلك المناطق، الذين أثبتوا سابقاً، (السكان)، رفضهم للمسلحين وخروجهم بتظاهرات (كما في قدسيا والهامة والتل مؤخراً) طالبت بدخول الجيش العربي السوري وخروج المسلحين.

وذكرت «دمشق الآن» أن مسلحي منطقة وادي بردى التي يقوم الجيش العربي السوري حالياً بعملية عسكرية واسعة فيها من ضمن «التحالف». ونقلت عن «هيئات إعلامية معارضة» مطلعة على بنود هذا «التحالف»: إن من أهداف تشكيله هو «الضغط على الجيش السوري لإيقاف العمل العسكري على منطقة وادي بردى حالياً وغيرها من البلدات، وذلك من خلال فتح الجبهات ضمن القرى التي وافقت على التحالف بهدف عدم السماح للجيش بالاستفراد بالبلدات واحدة تلو الأخرى وإيقاف عملية إخراج المسلحين (غير الراغبين في التسوية إلى إدلب) بالباصات الخضراء».

وفي الغضون، ذكر نشطاء على «فيسبوك»، أن الجيش العربي السوري «منح الإرهابيين في وادي بردى خيارين ومهلة ٤٨ ساعة. وأوضحت المصادر أن الخيارين هما: «إما سلامة نبع عين الفيجة ومن ثم خروج آمن للمسلحين وعائلاتهم باتجاه إدلب، وإما في حال تعرض النبع للأذية ستستمر العملية العسكرية حتى قتل آخر مسلح في وادي بردى».

وسبق أن أنجزت في عدة مناطق في دمشق وريفها اتفاقات مصالحة نتيجة عمل عسكري كان قد بدأه الجيش لطرد المسلحين الرافضين للمصالحة من تلك المناطق بالقوة العسكرية، وكان أبرزها في قدسيا والهامة وخان الشيح والتل، حيث توصلت فيها الجهات المعنية مع وجهاء ووسطاء بإخراج من لا يرغب من المسلحين في المصالحة الوطنية إلى إدلب، وتسوية أوضاع بقية المسلحين واندماجهم في الحياة الطبيعية والاجتماعية وعودة المؤسسات الاجتماعية والخدمية وفتح الطرقات، التي أغلقت بسبب المسلحين، بشكل كامل إلى جميع المناطق.

بعد عزله وفشل مشاريعه

النظام السعودي يلجأ إلى مواقع التواصل الاجتماعي لحفظ ماء وجهه

| الوطن- وكالات

في تمثيلية لعب دور البطولة فيها الملك السعودي وولي عهده وولي ولي العهد، وبالتوازي مع انتصارات حلب وما تبعها من تغيرات في موازين القوى العسكرية والسياسية في سورية ومن تغيرات في السياسة العالمية، أطلقت السعودية حملة لجمع أموال من أجل «مساعدة المهجرين من حلب»!.

كما عبرت الرياض عن امتعاضها من خلال «حملة» تستهدف شخص الرئيس بشار الأسد في برامج التواصل الاجتماعي بعد أن مرغ أنفها وأنف أزلامها بأحذية الجيش العربي السوري في حلب وعلى امتداد سورية.

إن هذه الخطوة السعودية تأتي مترافقة مع انتصار الجيش العربي السوري والقوات الحليفة في حلب وبعد مشروع التسويات في محيط دمشق واجتماع موسكو الثلاثي الذي استبعد الرياض وسيدتها واشنطن، الأمر الذي أخرج الرياض بالمفهوم الواسع من معادلة توازنات القوى ميدانياً وسياسياً في سورية، وبات تأثيرها ضعيفاً، فقررت العودة إلى الملف السوري من الباب الإنساني متظاهرة بالتبرع للسوريين وهي التي مولت الإرهاب الذي هجرهم على مدار ما يقارب السنوات الست ورفضت استضافة اللاجئين السوريين.

ويا ليت «الكرم السعودي» كان يوازي عدوانيتها ودعمها للتنظيمات الإرهابية بالمال والسلاح والمقاتلين ليعيثوا فساداً في سورية، ويدمروا معالمها الحضارية وبنيتها التحتية وقتلوا الأبرياء من شعبها، الأمر الذي يترك الكثير من التساؤلات والاستفسارات حول هدف المملكة من هذه الحملات التي لم يشهدها سوريون هجرهم الإرهاب من مناطق أخرى في البلاد.

ونقلت وكالة «أ ف ب» للأنباء، عن وكالة الأنباء السعودية أن «القادة السعوديين تبرعوا بـ٣٥ مليون يورو لإطلاق الحملة»، بعد أن كان الديوان الملكي السعودي قال في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية مساء الإثنين: إن الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز «أمر بتنظيم حملة شعبية في جميع مناطق المملكة بدءاً من الثلاثاء لإغاثة الشعب السوري الشقيق».

وتأتي هذه الخطوة السعودية المشكوك في نياتها بعد إجلاء المسلحين من الأحياء الشرقية لحلب التي استعادها الجيش العربي السوري والقوى الرديفة والحليفة.

ولم تجد الرياض سبيلاً للتعبير عن امتعاضها سوى من خلال «حملة» تستهدف شخص الرئيس الأسد من خلال برنامج التواصل الاجتماعي «واتس آب».

ووفق ما نقلت جريدة «رأي اليوم» الإلكترونية فإنه تبث مقاطع فيديو تحريضية أشبه بالأفلام الوثائقية القصيرة ضمن حملة مكثفة، يبدو أن «المباحث» السعودية تديرها، حيث امتلأت برامج المحادثات في المملكة، وأشهرها «الواتس آب» بها، ويجري تداولها على نطاقٍ واسع في موقعي «الفيسبوك»، و«تويتر»، امتلأت بنصوص، ومقاطع فيديو، تستهدف شخص الرئيس الأسد، وتصفه بأوصاف معيبة، انحدرت لمستويات لا تليق بالصورة الرسمية التي تتعامل فيها الدول بينها، حتى لو في حالات الخصومة والعداء.

وفي مقاطع أخرى لجأت «المباحث» إلى الهجوم الديني على أساس طائفي، في عرض أقرب إلى الأفلام الوثائقية القصيرة، التي أعدت لغايات هجومية، وتحريضية، وطائفية.

ويرى مراقبون أن تلك الحملة لن تستطيع «تشويه» صورة الرئيس الأسد، وليست سوى محاولة إعلامية، لغسل ماء وجه ملوك وأمراء السعودية الذين كذبوا كثيراً على شعبهم، ومحاولة لكسب تأييد معارضة تدعمها الرياض أثبت الزمن أن لا مكان لها بين السوريين ولتبقى في أحضان أمراء السعودية.

كما تهدف الحملة إلى رفع معنويات الشعب السعودي الذين لم يعد يهمهم اليوم مطلقاً، بقاء أو سقوط النظام في سورية، بل أصبح يهمهم وضعهم المعيشي المتدهور جراء سياسات حكومة بلادهم العدوانية في سورية وحتى اليمن، تلك التي دفعتهم إلى «سياسات تقشفية»، أودت برفاهيتهم.

من جانبها، دعت هيئة كبار علماء السعودية التي ترقص على تطبيل الأسرة المالكة في السعودية، إلى المسارعة بالإسهام في الحملة الشعبية التي أمر بها سلمان، وذلك في بيان لها أمس، حمل طابع التباكي الذي امتازت به هذه الهيئة، بعد أن لعبت دوراً كبيراً على التحريض على «الجهاد» في سورية وأرسلت مئات الانتحاريين بعد أن غذتهم بروح العداوة والإرهاب.